مشكلة البدون تدحرجت ككرة ثلج على امتداد نصف قرن

عسكر لتجنيس حملة إحصاء 1965 والعسكريين وأقارب الشهداء

دعا النائب عسكر العنزي الحكومة لتجنيس حملة إحصاء 1965، وشريحة العسكريين الذين شاركوا تحت إمرة القيادة السياسية الكويتية والقائد الأعلى للقوات المسلحة في الدفاع عن دولة الكويت خلال التصدي للعدوان العراقي عام 1990 او في حرب التحرير عام 1991 وكذلك من خاضوا الحروب العربية عامي 1967 و1973 وبالمواقع والمهام التي أوكلت إليهم ميدانيا وعسكريا، ومنح الجنسية لأقرباء شهداء الكويت في الحروب الوطنية والقومية وكذلك شهداء الواجب من الدرجة الأولى وتحديدا زوجاتهم واولادهم ووالديهم تكريما لدماء وتضحيات هذه الكوكبة التي سجلت أرقى صور التضحية والفداء والطاعة والولاء.

وأكد عسكر أن قضية غير محددي الجنسية او ما تعارف على تسميتها بمشكلة البدون تدحرجت ككرة ثلج على امتداد نصف قرن من الزمان، فتفاقمت أبعادها وتعقدت مسارات التعاطي معها، وتجذرت المشاكل القانونية والإنسانية والمدنية في طياتها لتحمل كل معاني الألم والحرمان والضغط النفسي جراء اللجوء إلى أساليب الضغط وأدوات الإكراه بحق الآلاف من العائلات والأفراد حتى طال الأذى العجائز والطاعنين في السن ممن لا حول لهم ولا قوة.

وقال عسكر: «حملت الأجيال تلو الأجيال وزر وتبعات التقاعس والإهمال الحكومي لمعالجة هذا الملف الخطير التي ورثها الجيل الرابع والخامس من أبناء هذه الشريحة التي تواجدت على أرض الكويت على مدى عقود من الزمن، وغني عن البيان ان المشاكل التي عصفت ولا تزال بهذا الملف، متمثلة بتضارب المعلومات وتناقض الإجراءات المتبعة في تقييمها والاستناد إليها في اتخاذ القرار المناسب والصحيح قد ادت وبشكل فاضح إلى تفكيك بعض الأسر بحيث أصبح بعض أبنائها مواطنين وبقي البعض الآخر مجهولي الجنسية والانتساب».

■ طريقة تعامل الحكومات المتعاقبة مع ملف غير محددي الجنسية عشوائية

عسكر العنزي

وأضاف عسكر: «لقد كان لطريقة تعامل الحكومات المتعاقبة مع هذا الملف بعشوائية تارة وبمزاجية تطبيق المعايير الثابتة والعادلة تارة أخرى، سببا رئيسا في تفاقم هذه المشكلة وانتفاخ هذا الملف بالغث والباطل، فمرة كان الإهمال المتعمد في معالجة هذه المشكلة منذ بدايتها ورميها في رحم المستقبل المجهول دون تصورات واضحة وسياسات مدروسة ومقنعة لتداعياتها من أجل التصدي لفك رموز هذا الملف الشائك، وعلى النقيض تماما لجأت الحكومة فجأة إلى فرض الحلول الأمنية بكل ما تقتضيه النظرة الأمنية الضيقة من تبعات على المسار الوجداني والقانوني والإنساني في هذا الملف».

ومضى عسكر يقول: «ما بين أساليب الإفراط والتفريط، وقعت الحكومات المعاقبة ومنذ الاستقلال في العديد من المتناقضات بغية الاستفادة الوقتية والاستغلال السياسي لهذا الملف، فتارة شملت الأعداد الكاملة للبدون ضمن شريحة المواطنين للتلاعب في التركيبة السكانية، وتارة غضت الطرف لاحتوائهم في المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتارة أخرى اهملت متابعة هذا الملف تهربا من التنظيم الإداري لقضايا الهجرة، وتارة رابعة بسبب التلاعب بلجان الجنسية وفتحها وإغلاقها دون مبررات ثابتة وبصيرة جادة، بل حتى الأجهزة الرسمية في الدولة قد استمرات العبث والتناقض حتى في تحديد المسمى الرسمي والقانوني لهذه الشريحة فاطلقت على افرادها تسميات عدة منها الكويتي بدون جنسية وغير الكويتي والبدون وغير محدد الجنسية وأخيرا المقيم بصورة غير قانونية، وزخرت الإحصائيات الحكومية بمعلومات شخصية متناقضة عن الكثير منها».

■ المشكلة يجب أن تحل بموضوعية حتى لا يعمم الظلم ويضيع الإنصاف في دهاليز السياسة

وقال: «أمام الوعود المتعددة والآمال المتجددة وتعليق النظر في الملفات المتراكمة انصهر الكثير من العائلات والأفراد في المجتمع الكويتي وارتبط انتماؤها بالأرض وامتزجت أسرها مع النسيج الاجتماعي الكويتي بالنسب والمصاهرة والجيرة والزمالة في العمل، وتحددت مصائرهم ومآلهم بمستقبل بقائهم بدولة الكويت، وطوال السنوات الخمسين الماضية توارثت أجيال هذه الفئة مسئولية الخدمة والعطاء وكسب الرزق في هذا البلد بمختلف المواقع والمهام الوظيفية، وأؤتمن الآلاف من أبنائها على الدفاع عن أمن البلاد وسياساتها وممتلكاتها حتى امتزجت دماؤهم بدماء أبناء الكويت في جبهات القتال والحروب التي شاركت بها الكويت في مواجهة العدو الصهيوني، وقدموا أرواحهم لرمز البلاد ووالدها صاحب السمو الأمير الراحل بلا فضل ولا منه بل كواجب وطني وحب صادق، واثبتوا ولاءهم عند التصدي لعدوان النظام الصدامي وشاركوا في حرب تحرير الوطن، وافرزت منهم الأطباء والمهندسين والكتاب والباحثين والصحفيين والشعراء والمخترعين والفنيين في مختلف المجالات بعطاء مخلص وجهد متواصل.

وذكر أنه: في أعقاب تحرير البلاد من الاحتلال البغيض ومع عودة الكثير من شريحة البدون إلى أعمالهم بدأت المضايقات والإجراءات الحكومية تشكل ضغطا متواصلا وغير مبرر على هذه الفئة شملت فصلهم من الخدمة وحرمانهم من أبسط الحقوق المدنية كالتعليم والعلاج وحق التنقل والسفر واستخراج وثائق المواليد والوفيات فجرحت كرامتهم الإنسانية وخدشت بسببها سمعة الكويت داخليا وخارجيا على محك حقوق الإنسان وبالمخالفة الصريحة للعقود والمواثيق والاتفاقيات الموقعة في المحافل الدولية، والقت المعالجة الأمنية الصرفة لهذا الملف بظلالها على الأبعاد القانونية والحقوق الإنسانية والنظرة الموضوعية وهي الأحق بأن تتبع حتى لا يعمم الظلم وتهدر الحقوق ويضيع الإنصاف في دهاليز السياسة.

المخربون يسعون إلى الوصول لفرض الأحكام العرفية

المعيوف: مخطط «الإخونجية والتكتل» مستورد من الخارج وهدفه زعزعة استقرار الخليج

شارك النائب عبدالله المعيوف في مراقبة وتهدئة الوضع الاستثنائي خلال اليومين الماضيين الذي تعرضت له منطقة كيفان ونفى المعيوف ماتناقلته وسائل التواصل الاجتماعي من اتهامات في حقه، مؤكدا انه سيظل على العهد نائبا لعموم أهل الكويت ومناطقها وان بابه مفتوح لكل طوائف ونسيج المجتمع الكويتي ولا يفرق بين أحد منهم وسيظل على العهد الذي قطعه على نفسه خلال حملته الانتخابية ولن يقبل ابدا في زعزعه أمن البلاد في كل مناطقها.

كما اكد النائب عبدالله المعيوف ان ما يجرى حاليا من عنف منظم في المناطق السكنية وترويع للمواطنين الآمنين وتحريض الشباب للاشتباك مع رجال الأمن هو تخطيط من «اخونجية الكويت» والتكتل الشعبي بقصد زعزعة الاستقرار لخلق حالة من الفوضى العارمة.

وقال المعيوف في تصريح صحافي ان هدف المخربين في المرحلة الاولى من المخطط ليس تعطيل الحياة البرلمانية كما هو معلن فحسب بل رفع وتيرة الاضطرابات والوصول الى الاشتباك مع رجال الامن لدفع الاوضاع في البلاد الى حالة فرض الاحكام العرفية وتعليق العمل بالدستور لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من مخطط شيطاني يخفي بين اكمامه ما هو أخطر وأكبر من مسالة التصويت.

عبدالله المعيوف

وحذر المعيوف من اتساع رقعة الفوضى والعنف تدريجيا، مبينا ان «النشاط التخريبي» سيمتد ليشمل عموم مناطق الكويت عبر التحريض على العنف ومواجهة السلطة بمختلف وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.

واضاف: هم يحاولون اختبار رجال الامن في كل مسيرة مخالفة ويلجأون للاستفزاز لزيادة الشحن والاحتقان عبر التغرير بالمراهقين والاحداث في وقت يتوارى فيه المحرضون خلف الستائر المعتمة مؤكدا ان دعاة «المسيرات السلمية» في النهار هم انفسهم من يوجهون ويسيرون اعمال التخريب والشغب ليلا من خلال التحريض والندوات وجمع الاموال لدفع كفالات المخالفين للقانون.

ودعا المعيوف جميع مؤسسات الدولة للقيام بواجباتها لاسيما وزارة الاعلام المطالبة بتفعيل قانون النشر والمطبوعات وقانون المرئي والمسموع ضد الصحف والقنوات الفضائية التي تحرض على العنف وتبرر استهداف رجال الامن.

وقال المعيوف ان «المخطط» الذي يقوده «الاخونجية والتكتل» هو مشروع مستورد من الخارج لا يستهدف الكويت وحدها بل يمتد لدول مجلس التعاون الخليجي.

أمانة مجلس الأمة: اللقاء التنويري للنواب الجدد.. الثلاثاء

قال امين عام مجلس الامة علام الكندري ان اللقاء التنويري الخاص بالسادة الاعضاء الجدد سيعقد يوم الثلاثاء المقبل، واضاف بان برنامج اللقاء سيعقد في تمام الساعة 10 صباحا في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وسيتضمن شرحا وافيا لعمل الامانة العامة لمجلس الامة وخاصة تلك المتصلة بالخدمات التي تقدمها للسادة الاعضاء حيث سيقوم رؤساء القطاعات بعرض وشرح تلك الخدمات والاعمال حتى يتسنى لهم التعرف عليها قبل بدء دور الانعقاد في 16 ديسمبر الجاري.

واشار الكندري الى ان جولة تعريفية ستعقب اللقاء التعريفي يرافقهم فيها مع رؤساء القطاعات للاطلاع على مرافق مبنى المجلس وخاصة قاعة عبدالله السالم للتعرف على نظام التصويت الآلي فيها.

دعا نواب الأمة إلى العمل على إيجاد فرص عمل للعاطلين

بن حثلين: استيعاب الحراك الشبابي بالحكمة والهدوء .. لا بالمواجهة والعنف

أكد مرشح مجلس الأمة السابق والناشط السياسي راكان بن حثلين ان الكويت تمر بمرحلة دقيقة في تاريخها تتطلب الحكمة والروية في التعامل مع الأحداث التي تجري والتي تعبر عن حراك شعبي يجب ان يلتفت إلى مسبباته ودواعيه.

وقال بن حثلين في تصريح صحافي، تعليقا على ما تشهده بعض مناطق الكويت من مسيرات مسائية، إن هذه الأحداث تعكس شيئا ما في واقع المجتمع، غير ما يطالب به المتظاهرون من أمور سياسية، يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار لانه يمثل في الحقيقة خطرا داهما على المجتمع، وهو حياة الفراغ التي يعيشها الشباب، في ظل طوابير الانتظار في ديوان الخدمة المدنية للتوظيف، والتي تشير الأرقام غير الرسمية إلى انها تجاوزت 100 طلب توظيف، كلها لشباب إن لم يجدوا ما يشغلهم فإنهم سيشغلون المجتمع، وما نشهده في هذا الأمر خير دليل.

وطالب بالهدوء في التعاطي مع القضية، لنستطيع استيعاب الحراك الشبابي بدل المواجهة التي ستعطيه بعدا وزخما استفزازيا، مشيدا بهذا الخصوص بجهود مدير أمن الجهراء الذي تعامل مع الحراك الشبابي بحكمة وسعة صدر واستطاع من خلال ذلك توجيه المسيرات منذ انطلاقتها وحتى نهايتها توجيها سلميا لم يحدث خلالها أي خروج عن المألوف، متمنيا ان تعمم طريقة مدير امن الجهراء على كل المناطق وصولا إلى السلامة التي ننشدها لبلدنا الحبيب، ولاسيما ان طريقة التعاطي الامني مع الشباب أدت إلى المواجهة كما رأينا ذلك في الصباحية وصباح الناصر وغيرهما من المناطق الداخلية والخارجية، وأشار بن حثلين في هذا الإطار إلى الوسائل السلمية التي تتبعها المعارضة في تنظيم احتجاجاتها وكان آخرها مسيرة «كرامة وطن - 4» امس السبت والتي تعكس رقي القائمين على الحراك الشبابي المنظم، داعيا الجميع الى اتباع الطريق القانونية والسلمية في إيصال الرسائل التي يريدون.

راكان بن حثلين

■ نتمنى تعميم طريقة مدير أمن الجهراء على كل المناطق حتى لايحدث الصدام

ودعا في نهاية تصريحه نواب مجلس الأمة إلى سرعة ترجمة برامجهم الانتخابية إلى واقع ملموس وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الشعبية التي تتقدمها قضية التوظيف للعمل على إيجاد فرص جديدة للعمل تستوعب الشباب وتسخر طاقاته لخدمة الوطن بدل تحويلها إلى الشارع والمواجهة مع قوات الأمن بما يهدد أمن وسلامة مجتمعنا.

العدساني للشباب: إسقاط المرسوم ليس بالمسيرات داخل المناطق

أعرب عضو مجلس 2012 المنحل، رياض العدساني عن رفضه للتوجه بمسيرات داخل المناطق احتجاجا على مرسوم الصوت الواحد.

وأكد العدساني ان إسقاط المرسوم لا يكون بهذا الوجه من المسيرات، قائلاً في تصريح له: «الاخوة الشباب أعرف حبكم لوطنكم وإسقاط المرسوم ليس بالمسيرات داخل المناطق».

ناشد رئيس الوزراء إعادة النظر في القرار ومراعاة ارتفاع أسعار العقار

العوضي: قيمة تثمين شقق الصوابر لا تلبي طموح المواطنين في الحصول على السكن الملائم

ناشد النائب كامل العوضي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك انصاف سكان مجمع الصوابر واعادة النظر في مبلغ تثمين شقق المجمع بما يتيح لهم شراء منزل بديل ومناسب في مناطق السكن الحديثة.

وقال العوضي ان مبلغ التثمين الذي اعتمده مجلس الوزراء لشقق المجمع لا يحقق ولا يلبي طموح سكان المجمع في الحصول على سكن ملائم في ظل ارتفاع اسعار العقار بشكل خيالي، اضافة الى ندرة المساكن المعروضة للبيع مما يجعلهم يواجهون صعوبة كبيرة في الحصول على سكن ملائم في المناطق التي يرغبون السكن فيها.

واوضح العوضي ان سكان مجمع الصوابر دفعوا ثمن تجربة الحكومة للتوسع العمودي في مشاريعها السكنية والذي اثبت فشله وكانوا يعانون طوال ثلاثة عقود من الوضع السيئ للمجمع ومشاكله التي اصبحت تتراكم طوال تلك السنين دون ان تجد لها حلاً ودون ان يلتفت احد لمناشداتهم او يستمع لمعاناتهم.

■ سكان المجمع دفعوا ثمن السكن العمودي ولابد من مراعاة الجوانب الانسانية

كامل العوضي

واشار العوضي الى ان المجمع اهمل في السنوات الاخيرة ولم يحظ بأي اهتمام من قبل الحكومة ولم تجر له اية صيانة مما عرض سكان المجمع للكثير من الاخطار، اضافة الى القلق النفسي وعدم الشعور بالأمان والاستقرار واصبح وضع المجمع معلقاً لسنوات طويلة إلى ان جاء قرار التثمين الذي لم يكن منصفاً ولا عادلا لا من الناحية المادية ولا من الناحية النفسية، مشيرا الى ان الحكومة هي من اقنعت المواطنين بجدوى السكن العمودي وابدت استعدادها لتذليل كافة الصعوبات امام المواطنين بحيث لا يشعرون بفروقات كبيرة بينه وبين المناطق السكنية العادية.

■ الإهمال الحكومي وترك صيانة الشقق فاقما من معاناة الأسر الكويتية

وشدد العوضي على ضرورة ان تراعي الحكومة المعاناة الطويلة لسكان مجمع الصوابر والمخاطر التي تحملوها طوال تلك السنوات والمعاناة النفسية الى جانب مراعاتها للجوانب المادية التي تمكنهم من ايجاد سكن بديل في المناطق السكنية التي يرغبون العيش فيها.

واعرب العوضي عن امله في ان يعاد النظر في قيمة التثمين التي اعتمدت لشقق الصوابر وأن يكون مبلغ التثمين مراعيا للجوانب الانسانية للاسر الكويتية التي عانت طوال ثلاثة عقود وترغب الحصول على سكن مناسب ويتيح لها حرية الاختيار في تحديد منطقة السكن.

دعا إلى ضرورة العمل بتوجيهات سمو الأمير

دشتي: أولويات العمل في المجلس ستكون لصالح المواطن.. والنواب الشيعة أبناء الشعب

دعا النائب عبدالحميد دشتي مكونات الشعب الكويت كافة إلى الالتفات لأوجه التنمية والقوانين التي يفترض ان تعيد الكويت إلى رونقها والابتعاد عن كل ما يمكن ان يعطل مسيرة التنمية الحقيقية التي سيدفع بها نواب المجلس الحالي، مشددا على ضرورة اقتضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية بتوجيهات سمو أمير البلاد في خطابه والعمل وفق هذه التوجهات السديدة وصولا لتحقيق الاستقرار السياسي والإصلاحات المأمولة.

وقال دشتي في تصريح صحافي ان المشاركة في الانتخابات الأخيرة فاقت نسبة المشاركة في عدد من الدوائر نسب المشاركة في انتخابات المجلس المبطل رغم كل الضغوط والممارسات التي مارسها البعض ضد ابناء الشعب للتنازل عن حقه الدستوري، معتبرا ان هذه الأعمال التي كان يمارسها البعض خطوة متخلفة لا تمت للدولة المدنية والدستورية بأي صلة.

واضاف ان هذه الانتخابات تمت بإرادة حقيقية لأمة حريصة على استعادة مجلسها المختطف من قبل فئة اقصائية كان لديها بعض الأجندات الخاصة، مشيرا إلى بعض المنغصات التي شابت العملية الانتخابية، كمحاولة شطب بعض المرشحين الذين عادوا للمشاركة بقوة القانون.

ونوه ان جميع المرشحين الذين حازوا ثقة الشعب الكويتي سوف يكونوا ممثلين لكافة فئات ومكونات الشعب الكويتي دون تمييز، مستغربا من المخاوف التي تنتاب البعض من وصول 17 نائبا شيعيا، قائلا «ان هؤلاء النواب الشيعة هم في الأصل أبناء الكويت ولن يطالبوا إلا بالمطالب الدستورية التي تحقق العدالة والمساواة للجميع».

■ اختيار الوزراء الأكفاء في الحكومة المقبلة مطلبنا الأساسي من المبارك

عبدالحميد دشتي

وأشار إلى عدة لقاءات جمعت بين نواب البرلمان للاتفاق على ترتيب الأولويات والالتزام بالدستور واللائحة والابتعاد عن لغة الإسفاف والانحدار التي ملئت بها جنبات المجلس المبطل.

وطالب سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك ان يتم النظر للجميع بعين واحدة بعيدا عن سياسية الإقصاء التي سادت عمل الحكومة خلال المجلس المبطل، متمنيا ان يتم اختيار وزراء يكونون على قدر المسؤولية وعدم التفكير في إعادة توزير بعض الوزراء الفاسدين، قائلا ان «إعادة بعض هؤلاء الوزراء الذين تحوم حولهم بعض الشبهات سيكون مشروع تأزيم بين السلطتين».

■ التغرير بالشباب لن يمنع إفلات بعض النواب السابقين من العقاب

وبين ان مجلس الامة سيناقش القانون رقم 2012/21 والمتعلق بفحص أوراق المرشحين اثناء تقدمهم للترشيح، مبينا ان هذا القانون سيعاد فيه النظر لأن الأصل لا يجيز للسلطة التنفيذية ان تفحص أوراق أي مرشح طالما مقيد في كشوف الناخبين.

وبين ان أعضاء المجلس الحالي اتفقوا على عدم الخوض في تفاصيل السياسة الخارجية للدولة واقتصار مناقشة تلك المواضيع على اللجنة البرلمانية لشؤون الخارجية، مبينا ان الهم الأكبر الذي يقع على عاتق جميع النواب هي تشريع وإقرار القوانين التي تصب في صالح المواطن الكويتي.

وحذر من خطورة استغلال بعض رموز المعارضة لحماس الشباب للإفلات من العقوبات التي تنتظر بعضهم، مبينا ان البعض لديه أجندات للانقضاض على حكومات الدول والاستحواذ على مكامن الثروة من خلال تضليل الشباب والزج بهم في الشوارع والميادين.